



Center **مركز**
AZA

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون صهيونية

2016/05/29م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

جدول المحتويات

- 3 مصدر إسرائيلي: تمسك أنقرة بـ"حماس" يحول دون التوصل لاتفاق معها.....
- 3 مناورات تُحاكي تعرض "إسرائيل" لهجوم صاروخي كبير
- 3 مصير الحكومة الإسرائيلية بيد بينت
- 4 ادعاء القبض على خلية لحماس في القدس.....
- 5 خزنة الكتب المسروقة بمكتبة الاحتلال تروي نكبة فلسطين الثقافية
- 7 هل الحرب على الأبواب بعد دخول ليبرمان الحكومة؟.....
- 9 المقاطعة الأكاديمية ونظام الأبارتهايد الإسرائيلي
- 10 بي دي أس تهديد جدي لإسرائيل!
- 11 إسرائيل وجزور إستراتيجية "بوتقة الانصهار".....
- 12 اليونان تستعين بإسرائيل في بناء استخباراتها.....
- 14 إسرائيل واليونسكو... القدس وابتزاز فرنسا.....
- 17 الآلاف يتظاهرون في تل أبيب ضد الفاشية والاحتلال



مصدر إسرائيلي: تمسك أنقرة بـ"حماس" يحول دون التوصل لاتفاق معها

القدس المحتلة / سما / 2016\5\29

نقلت الإذاعة العبرية العامة عن مصدر إسرائيلي سياسي قوله إن العقبة الرئيسية التي تحول دون انجاز اتفاق مصالحة نهائي بين إسرائيل وتركيا هي رفض أنقرة تفكيك البنى التحتية لحركة حماس في تركيا، على حد تعبيره. وأضاف المصدر: "يبدو أن القيادي في حماس صالح العاروري غادر تركيا، لكن أنقرة لم تقم حتى الآن بإغلاق مكاتب حماس.

وأشار المصدر إلى أن المفاوضات بين إسرائيل وتركيا ستستأنف قريباً.

مناورات تُحاكي تعرض "إسرائيل" لهجوم صاروخي كبير

القدس المحتلة - ترجمة صفا 2016\5\29

شرعت ما تسمى بـ"سلطة الطوارئ الوطنية في وزارة الجيش الإسرائيلي" الأحد بمناورات مكثفة تستمر أسبوعاً، وتشمل كامل الأرض المحتلة، والتي تحاكي تعرض الكيان لهجمات قوية بالصواريخ من جانب حركة حماس وحزب الله اللبناني. وبحسب ما أورده موقع "والا" العبري، فستشمل المناورة كافة الوزارات الإسرائيلية والسلطات المحلية وفرق الإنقاذ والشركات الكبرى، وستجري محاكاة هجمات قوية بالصواريخ، فيما ستستمر حتى الخميس القادم. وتحاكي المناورات تهديدات حماس أو حزب الله بالقيام بضربة نارية كبيرة على الجبهة الداخلية الإسرائيلية في بداية المعركة، بهدف فحص مدى قدرة تحمل الجبهة الداخلية سواءً بالنسبة للسكان أو البنى التحتية. وبحسب الموقع فإن إحدى السيناريوهات التي سيتم التمرن عليها هي إخلاء مستوطنات ونقل السكان إلى فنادق وبلدات لاستيعابهم. فيما نقل عن مدير سلطة الطوارئ "بتسلال ترايبر" قوله إنه سيتم إخلاء المستوطنين القريبين من الحدود بالسرعة الممكنة حال نشوب حرب والأفضلية لكبار السنة والمعاقين. وفي السياق بين استفتاء أجرته سلطة الطوارئ بخصوص الإخلاء أن 40% يرفضون إخلاء منازلهم حال نشوب حرب، فيما أعرب 14% عن موافقتهم.

مصدر الحكومة الإسرائيلية بيد بينت

بيت لحم- معا- 2016\5\29

يشهد الائتلاف الحكومي الإسرائيلي برئاسة نتنياهو أزمة حقيقية تهدد استمرارها، وكان توسيع الحكومة بضم حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة ليبرمان السبب في تحريك المياه الراكدة في هذا الائتلاف، وأصبح اليوم وزير التعليم زعيم حزب "البيت اليهودي" هو من سيقدر بقاء الحكومة من عدمه.

وكان للتصريحات الصادرة عن نفتالي بينت ليلة أمس والتي قال فيها إنه سيذهب حتى النهاية في شروطه للموافقة على دخول ليبرمان الحكومة ما يؤكد عمق الأزمة وفقاً لما تناولته المواقع العبرية اليوم الأحد، والتي أكدتها وزيرة القضاء ايلات شكيد من حزب "البيت اليهودي" بالقول "إن حزبها لن يتنازل عن مطالبه بتغيير قواعد عمل الكابينيت، حتى لو كان الثمن الذهاب إلى انتخابات مبكرة".

وأكدت مصادر مطلعة في حزب "البيت اليهودي" أن زعيم الحزب لن يتراجع عن شروطه الخاصة بعد رفضه ما صدر عن رئيس وزراء إسرائيل نتنياهو أمس، والذي أعلن عن تشكيل لجنة في "الكابينيت" لبحث مطالب بينت، مؤكداً أن ما يطالب به بينت ينقذ حياة جنود الجيش الإسرائيلي وهي مطالب شرعية، فكل ما يطلبه هو حصول أعضاء "الكابينيت" على معلومات موسعة وحقيقية عما يدور في الوسط الأمني والعسكري حتى يكون لديهم القدرة على اتخاذ القرار الصحيح في وقت الحرب، مبررين ذلك بأنه لا يجوز "للكابينيت" إرسال الجنود لساحة المعركة دون أن يكون لديهم تفاصيل عن هذه المعركة.

وأشارت المواقع العبرية أن وزراء حزب "البيت اليهودي" لن يصوتوا في اجتماع الحكومة على تعيين ليبرمان في وزارة الجيش، وأكدت مصادر الحزب أن موقفه واضح بهذا الخصوص ولن يتراجع الوزراء عنه حتى تحقيق شروط نفتالي بينت، ما استدعى تحذيرات من حزب "الليكود" ومن مكتب رئيس وزراء إسرائيل نتياهو، مفادها أن أي وزير في الحكومة لا يصوت لصالح تعيين ليبرمان في وزارة الجيش سيجد نفسه خارج الحكومة.

وأضافت هذه المواقع أن الحكومة الإسرائيلية أجلت اجتماعها الأسبوعي اليوم بسبب هذا الخلاف وسيجتمع المجلس الوزاري المصغر "الكابينيت"، والذي سيحاول نتياهو من خلاله حل هذا الخلاف مع نفتالي بينت، وأكدت مصادر مقربة من نتياهو أنه قد يلجأ إلى التصويت على تعيين ليبرمان في وزارة الجيش عبر الهاتف ولا حاجة لاجتماع الحكومة، وسيبقى هذا الخيار حتى غدا الاثنين الموعد المقرر لعرض الحكومة الإسرائيلية بتشكيلتها الجديدة مع ليبرمان على الكنيست الإسرائيلي.

وتبقى العديد من الأسئلة مثار جدل كبير في إسرائيل وتبقى الساحة السياسية للأسبوع الثاني تشهد سخونة كبيرة قد تفضي إلى العديد من الاحتمالات، أولها احتواء الأزمة الحالية والحفاظ على حكومة يمين إسرائيلي بدعم 66 عضو كنيست ما يعطيها بعضاً من الاستقرار، وثانيها لجوء يائس من قبل نتياهو إلى زعيم المعارضة هيرتسوغ لضمه للحكومة، وثالثها استمرار الأزمة الحالية والتي تقود لانحياز الائتلاف الحكومي والذهاب إلى انتخابات مبكرة في إسرائيل.

ادعاء القبض على خلية لحماس في القدس

عرب ٤٨ تحرير :رامي حيدر 2016\5\29

ادعت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أنها ألقت القبض على خلية تابعة لحركة حماس في القدس المحتلة، خططت لتنفيذ سلسلة عمليات في أماكن متفرقة، وأن الخلية نفذت التفجير في حافلة رقم 12 قبل نحو شهر.

وادعت الأجهزة الأمنية أن عناصر الخلية خططوا لتنفيذ عمليات تفجير انتحارية وعمليات بسارات مفخخة وإطلاق نار وطقن ونصب كمائن وغيرها، وجاء في تقريرها أن الخلية جندت منفذ عملية التفجير، عبد الحميد أبو سرور، في الحافلة، وساعده أحد أعضائها على كتابة وصيته وقام بتصويره أثناء إلقاءها.

وقال الشاباك إنه اعتقل الأعضاء الستة وقام باستجوابهم لمعرفة كافة التفاصيل، دون الإشارة إلى توقيت الاعتقال، وأكد أنهم من خطط تفجير الحافلة التي استشهد فيها عبد الحميد أبو سرور (19 عاماً)، وأسفرت عن جرح 20 مستوطنًا.

وزعم الشاباك في بيان أصدره أن أحد أعضاء الخلية يبلغ عمره 19 عاماً، والآخرين في العشرينات من عمرهم، بعضهم كانوا أسرى في سجون الاحتلال تمت إدانتهم بانتمائهم لحماس، واثنان من أعضاء الخلية، بحسب ادعاء الشاباك، مشتركون في عملية إطلاق نار العام الماضي، لم يسفر عن إصابات.

وجاء في البيان أن الخلية تشكلت خلال الشهرين الماضيين بهدف تنفيذ سلسلة عمليات في القدس وضواحيها، وتبين من التحقيق أنهم خططوا لتفجير سيارة مفخخة وتنفيذ عمليات إطلاق نار وعمليات فدائية أخرى، وبينهم أعضاء كانوا على استعداد لتنفيذ عمليات انتحارية.

وادعى الشبابك أن أحد أعضاء الخلية تعلم صناعة العبوات الناسفة والمتفجرات عن طريق الإنترنت، أنه من صنع العبوة التي استخدمت في عملية تفجير الحافلة قبل نحو شهر، واستخدم لذلك مواد منزلية وأخرى بسيطة وموجودة في متناول اليد. وأن باقي أعضاء الخلية ساعدوه بالحصول على هذه المواد.

خزنة الكتب المسروقة بمكتبة الاحتلال تروي نكبة فلسطين الثقافية

مي خلف - الخليج أونلاين 2016\5\9

لم تغفل المؤسسة الصهيونية عن أهمية سرقة الإرث الثقافي والفكري للفلسطينيين بعد احتلال أرضهم، فعندما كانت المكتبة جزءاً لا يتجزأ من البيت الفلسطيني في ذلك الوقت، خصصت العصابات الصهيونية جزءاً من وقتها لجمع محتويات هذه المكتبات وإرسالها إلى "المكتبة الوطنية الإسرائيلية"؛ ليصبح ضياع الكتب جزءاً من نكبة الأرض.

وفي زيارة خاصة للمكتبة الواقعة على مساحات شاسعة داخل حرم الجامعة العبرية في منطقة "الشيخ بدر" بالقدس المحتلة، قمنا بالبحث في قوائم المكتبة عن بعض الكتب المصنفة بأنها "أملاك مهجورة"، وهو التصنيف الخاص بالكتب المسروقة من مكتبات البيوت الفلسطينية التي تم تهجير أهلها خلال نكبة 1948.

غالبية الكتب المسروقة يمنع أن تؤخذ إلى خارج أبواب المكتبة، ويمكن الاطلاع عليها بإرسال طلب إلكتروني يحمل اسم الكاتب والكتاب وتفاصيل شخصية عن المرسل، أي أنك لا تستطيع معرفة صاحب الكتاب (الذي اقتناه) إلا بعد أن تفتحه وتقرأ الحواشي وتبحث عن إشارة تدل على ذلك.

وفي حديث لـ "الخليج أونلاين" مع أحد أمناء المكتبة، والذي رفض الكشف عن اسمه، قال إن المكتبة الإسرائيلية تحوي عدداً يصعب إحصاؤه من الكتب التي تعود ملكيتها للفلسطينيين الذين هجروا عام 1948؛ لأن القائمين على الفهرسة في ذلك الوقت توفوا جميعاً، لكن مصادر أخرى أكدت وجود أكثر من 30 ألف كتاب مسروق.

وأضاف أنه عام 1948، قامت فرق من المكتبة الإسرائيلية بمرافقة الجماعات الصهيونية المقاتلة التي اقتحمت المنازل الفلسطينية في المدن المختلفة بعد تهجير أهلها، وجمعت كل ما احتوته المكتبات الشخصية للسكان، في القدس ويافا وحيفا ومدن أخرى، وفي القدس بأحياء عرفت برقيها وثقافة أهلها مثل الطالبة والقطمون والبقعة.

ومن أبرز الشخصيات التي نهبت مكتباتهم أثناء النكبة؛ هو الأديب المقدسي خليل السكاكيني، الذي كان له بصمة عميقة، واعتبر علامة فارقة في التربية والتعليم بمدارس فلسطين في ذلك الوقت، إلى جانب ذلك، توجد كتب تابعة لملكية المؤرخ والأديب والكاتب اللبناني، عجاج نويهض، الذي امتلك بيتاً في القدس بتلك الفترة وعاش فيه 25 عاماً حتى عام 1948.

كما توجد كتب تعود ملكيتها للشيخ المقرب من المجاهد عز الدين القسام، "محمد نمر الخطيب"، الذي كانت عائلته تمسك بزمام أمور الإفتاء في حيفا حتى نكبة 1948، حين حاولت العصابات الصهيونية اغتياله واستولت على مكتبته الشخصية وأرسلت محتوياتها لأرشيف المكتبة الوطنية الإسرائيلية.

إلى جانب الخطيب، تحتوي المكتبة الإسرائيلية على محتويات مكتبة إحدى أبرز الشخصيات المثقفة في سنوات ما قبل النكبة، وهو عبد الله مخلص، الذي شغل منصب مدير الأوقاف الإسلامية في القدس حتى عام النكبة؛ وكان يمتلك في بيته مكتبة قل نظيرها في فلسطين، إذ ضمت كتباً عربية إسلامية كانت محط اهتمام كبار المستشرقين، كما أن له دراسات واسعة في الآثار الإسلامية والمسيحية ونشاطاً في التنقيب والبحث والترجمة من التركية، كما جاء عنه أنه أجرى تحقيقاً في أمر بئر سيدنا يوسف عليه السلام.



وأضاف أن عملية سرقات الكتب على يد العصابات الصهيونية وفرق المكتبة جمعت كتباً تابعة للملكية "عمر صالح البرغوثي"، وهو محامٍ وناشط ومنتقف فلسطيني درّس بمعهد الحقوق الفلسطيني، وكانت له مؤلفات ومخطوطات ثرية في القانون وتاريخ فلسطين.

وفي سياق الحديث عن البعد القانوني للقضية وحق الورثة الشرعيين بالمطالبة بكتب أجدادهم، قال إن هذه الكتب تابعة قانونياً لقسم "حارس أموال الغائبين" التابع لسلطات الاحتلال بالقدس المحتلة، إلا أن المطالبة بالكتب واستعادتها ليست بالأمر الهين.

فعلى الرغم من أن إدارة المكتبة تدعي أنها "تحافظ على الكتب إلى حين ظهور أصحابها"، إلا أنه لا يوجد عملياً إجراءات قانونية واضحة لإثبات الورثة لحقهم باستعادتها، ولا استعداد من قبل الاحتلال وسلطاته لتوضيح كيفية عمل ذلك، فعند التوجه لقسم "حارس أملاك الغائبين" يتم تحويل المراجعين لوزارة المالية، وفي وزارة المالية يدّعون أن الأمر ليس ضمن صلاحياتهم.

في هذه الأثناء ومنذ عام 1948 حتى اليوم، تستمر "المكتبة الوطنية الإسرائيلية" باستخدام عشرات آلاف الكتب والمخطوطات والصور لإثراء الأبحاث التي يقوم بها الإسرائيليون وغيرهم، وفي هذا السياق يذكر أن الركيزة الأساسية لمحتويات المكتبة الضخمة تعتمد بالأساس على ما يسمى "مجموعة الإسلام والشرق الأوسط"، التي تحتوي على 4.1 ملايين مجلد جمعت بطرق ومن أماكن مختلفة.

ويضيف المصدر أن المكتبة تخصص 3 طوابق تحت الأرض، ومخازن خارجية بأماكن مختلفة في فلسطين المحتلة (دير ياسين، مستوطنة أريئيل) لتخزين أعداد هائلة من الكتب والمخطوطات العربية والإسلامية والكتب المسروقة منذ عام 1948، وأن 30% فقط من هذه الكتب متاح في قاعات القراءة في حين أن 70% مخبأ في المخازن.

ومن بين الـ2400 مخطوط إسلامي نادر تضمه المكتبة، يوجد مصحف من أقدم المصاحف غير المنقوطة والمكتوبة بالخط الكوفي يعود للقرن التاسع ميلادي، ومصحفان يعودان للقرن الثاني للهجرة، و100 مصحف آخر تعود لعصور مختلفة مثل القرنين الرابع والخامس للهجرة، إلى جانب مئات آلاف الكتب التي تعتبر مصدراً للمستشرقين بدراساتهم.

ومن بحث أجراه "الخليج أونلاين" حول الموضوع اتضح أن مصدر آلاف المخطوطات الإسلامية القديمة، والمكتوبة بالفارسية والعربية والعثمانية، إلى جانب الخرائط والصور النادرة، حصلت عليها المكتبة منذ ما يفوق الـ100 عام عن طريق شراء أو أخذ محتويات مكتبات علماء وفلاسفة وشخصيات يهودية شرقية؛ منهم "عيران ليثور" الذي كان يهوى جمع الخرائط حتى كوّن أرشيفاً فيه خرائط للعالم والقدس والدولة العثمانية منذ القرن الـ15، حتى تبرع بها للمكتبة عام 1975.

لكن قبل ذلك الوقت حصلت المكتبة أيضاً على مجموعة ضخمة من المخطوطات النادرة التي كان يجمعها الباحث اليهودي بشؤون العرب، أبراهام شالوم يهودا، باللغات العربية والعبرية واللاتينية، ومجموعها 1400 مخطوط يد غاليبتها باللغة العربية، حصلت عليها المكتبة خلال عام 1967 بعد حرب النكسة.

يذكر أن نواة المكتبة الوطنية الإسرائيلية بنيت في القدس المحتلة عام 1892، وكانت تسمى "بيت الكتب على اسم أبرينال"، وهو فيلسوف يهودي عرف في الأندلس، وقد طورت المؤسسة الصهيونية هذه المكتبة وعملت على تزويدها بالكتب والمخطوطات والصور بالأساس اعتماداً على الأرشيف الشخصي لليهود الشرقيين خاصة من اليمن.

وفي عام 1925 مع افتتاح الجامعة العبرية في القدس المحتلة انتقلت المكتبة إلى مبنى كلية الحقوق، وتحول اسمها إلى "المكتبة الوطنية الإسرائيلية"، وذلك تطبيقاً لرؤية المؤسسة الصهيونية العالمية التي رأت أن جمع الكتب والأرشيفات وإنشاء

"مكتبة وطنية" هي من العوامل المهمة لتجميع اليهود وتحويلهم إلى قوم، وتتكفل هذا المشروع عائلة البارون "روتشيلد" اليهودية المعروفة بتمويل 50% من تكاليف المكتبة ومصاريفها واحتياجاتها.

هل الحرب على الأبواب بعد دخول ليبرمان الحكومة؟

2016\5\29

الرسالة نت

د. صالح النعامي

يجلو للبعض أن يقلل من احتمال أن يفضي انضمام حزب "إسرائيل بيتنا" للاتلاف الحاكم الذي يقوده بنيامين نتنياهو وتولي زعيمه أفيغدور ليبرمان منصب وزير الحرب، إلى تصعيد صهيوني غير مسبوق ضد المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

ويرى أولئك أن السياسة العامة تجاه الفلسطينيين تقررها الحكومة الصهيونية بشكل عام وليس شخص وزير الدفاع، كما ينص القانون الأساسي في (تل أبيب). ومن أجل اضعاف صدقية على هذا التحليل، فإن هؤلاء يزعمون أن التجربة قد أثبتت أن ليبرمان عندما يكون داخل الحكومة لا يبدي تشبهاً بالمواقف المتشددة التي كان يرددها أثناء تواجده في المعارضة.

إن اتجاهات هذا التحليل تبدو غير متماسكة ولا تستند إلى أساس منطقي متين، حيث أن أصحاب هذا التحليل يتجاهلون (أو لا يدركون) طابع بيئة صنع القرار في (تل أبيب)، والعوامل المؤثرة عليها، والتي تختلف من وقت إلى آخر.

إن هذا المقال ينطلق من افتراض مفاده أن انضمام ليبرمان لحكومة نتنياهو سيوفر محفزات للتصعيد على قطاع غزة، وفي الوقت ذاته، فإن هذه المحفزات ستقابلها كوابح يمكن أن تقلص من تأثير هذه المحفزات.

محفزات التصعيد

تزيد البيئة السياسية التي استجرت بعد انضمام ليبرمان من احتمالات تصعيد الكيان الصهيوني عسكرياً ضد المقاومة في قطاع غزة وسياسياً ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. ومن الأهمية الإشارة إلى أننا نتحدث عن "بيئة تصعيد" وليس عن "تصعيد"، بمعنى أن انضمام ليبرمان للحكومة يوفر عوامل التصعيد، لكن هذا لا يعني أن التصعيد سيتم بمجرد دخوله الائتلاف، علاوة على أنه يمكن أن تستجد ظروف (كوابح) في المستقبل القريب يمكن أن تقلص من تأثير انضمام ليبرمان.

وعلى كل الأحوال، فإن مركبات بيئة التصعيد الناجمة عن انضمام ليبرمان للحكومة، تكمن في التالي:

أولاً: انضمام ليبرمان وحزبه يعزز من قبضة اليمين الديني والعلماني على حكومة بنيامين نتنياهو، حيث أن هذه الحكومة ستكون تحت تأثير شبه مطلق لثلاث قوى رئيسية، وهي: "صقور" حزب الليكود، مع العلم أن الأغلبية الساحقة من وزراء الليكود يعدون ضمن هذه القائمة، حزب "البيت اليهودي" برئاسة وزير التعليم نفتالي بنات، وهذا الحزب يمثل المستوطنين الصهاينة بشكل واضح، بالإضافة إلى حزب ليبرمان. وإن كانت التجربة قد دللت على أن نتنياهو لا يبدو متحمساً لاتخاذ قرارات على الصعيد العسكري ضد الأطراف الخارجية، إلا أن نتنياهو في المقابل يدرك أنه بدون استرضاء القوى الأشد تطرفاً في حكومته، فإن ائتلافه سيسقط. ونظراً لأن نتنياهو يقدر بقاءه السياسي سيبدأ جهوداً لضمان الحفاظ على ائتلافه الحاكم، ولو بثمن التجاوب مع مواقف المركبات المتطرفة في حكومته.

ثانياً: يعتبر كل من ليبرمان وبنات أن مشاركتهم في الحكومة هو السبيل لكل منهما للمنافسة على رئاسة الوزراء مستقبلاً، وذلك من خلال استرضاء قواعد اليمين الإسرائيلي عبر مواقف متشددة، مما يدفع للاعتقاد أن نتنياهو سيرد باتخاذ مواقف متشددة للحفاظ على شعبيته.

ثالثاً: لا يمكن تجاهل مواقف ليبرمان المعلنة تجاه الشأن الفلسطيني. فقد وضع ليبرمان مواجهة المقاومة في غزة على رأس أولوياته. فليبرمان السياسي الوحيد الذي يدعو إلى المبادرة بإسقاط حكومة حماس في غزة، علاوة على أنه ينادي بتصفية قيادات الحركة السياسيين والعسكريين. ويدعو ليبرمان لفرض انتداب دولي على غزة بعد تصفية حكم حماس حتى يتقدم طرف فلسطيني او عربي يمكن أن يدير شؤون القطاع.

وإن كان قادة (إسرائيل) الأمميون والسياسيون يرون في محمود عباس شريكا أثبت جدارته في الحفاظ على الأمن الصهيوني، فإن ليبرمان يراه جزءاً من المشكلة ويدعو لوقف تقديم الدعم المالي لسلطته.

في الوقت ذاته فإن ليبرمان معروف بعلاقاته الوثيقة بالقيادي المطرود من حركة فتح محمد دحلان، وهناك في (إسرائيل) من يرى أن ليبرمان سيكون مستعداً للمساهمة بتهيئة الظروف أمام عودة دحلان لدائرة الأحداث وصولاً إلى التسلق إلى رئاسة السلطة.

رابعاً: توفر الظروف الإقليمية الحالية بيئة مناسبة لأية مغامرة يمكن أن يندفع إليها ليبرمان. وهذه مناسبة للرد على أولئك الذين قالوا إن ليبرمان كان يتبنى موقفاً معتدلاً أثناء حرب 2012، فهذا صحيح لأن من كان في قصر الجمهورية في القاهرة هو محمد مرسي وليس عبد الفتاح السيسي أو حسني مبارك.

خامساً: يمكن أن تساعد البيئة الدولية ليبرمان بإقناع زملائه بالتصعيد، حيث أن هناك الكثير من القضايا المشتعلة في أرجاء العالم، التي ستقلص من اهتمام العالم بما يمكن أن يقدم عليه الكيان الصهيوني. في الوقت ذاته، فإن النظام العالمي يتجه للفراغ بسبب توجه الولايات المتحدة للانتخابات الرئاسية.

كوابح

وفي مقابل محفزات التصعيد التي ينطوي عليها انضمام ليبرمان للحكومة، فإن هناك كوابح قد تقلص من تأثير انضمامه:

أولاً: قد تلعب أنماط السلوك الفلسطينية دوراً مهماً في تقليص فرص التصعيد الصهيوني أو تبريرها. صحيح لا تحتاج (إسرائيل) إلى مسوغات ومعظم الحالات كانت هي من يبادر لشن هجمات، ومع ذلك، يتوجب الاعتراف أن بعض جولات التصعيد في الماضي كان بالإمكان تلافئها لو تحلت المقاومة بالقدر المطلوب من الحكمة.

ثانياً: على الرغم من أن قيادة الجيش الإسرائيلي تخضع وفق القانون الأساسي للمستوى السياسي الحاكم، إلا أن هناك خلافاً بين المستوى السياسي والعسكري بشأن الملف الفلسطيني سواء تجاه غزة أو الضفة. وسيكون من الصعب (وليس المستحيل) على ليبرمان تمرير قرارات بالتصعيد في حال كانت هناك معارضة أو تحفظ من المؤسسة الأمنية.

ثالثاً: قد تسفر التحولات الإقليمية عن تهديدات تجعل (إسرائيل) تعيد النظر في أي توجه للتصعيد ضد غزة أو الضفة.

بغض النظر عن محفزات التصعيد وكوابحه بعد انضمام ليبرمان لحكومة نتنياهو، فالثابت أن هذا التحول سيترك تأثيره على بيئة صنع القرار في (تل أبيب) بشكل عميق.



أعلنت المؤرخة النسوية البريطانية، كاثرين هيل، سحب موافقتها على تسلم جائزة قيمتها 330 ألف دولار أميركي، مقدمة من مؤسسة دان ديفيد (Dan David Foundation)، وهي جائزة إسرائيلية سنوية للمتميزين في العلوم التطبيقية والإنسانية والمجالات الثقافية، وأرجعت رفضها الجائزة وحضور الحفل، الذي تنظمه المؤسسة بالتعاون مع جامعة تل أبيب، إلى نشاط الأخيرة في دعم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وهكذا تنضم كاثرين هيل إلى مجموعة من الأكاديميين والمثقفين المقاطعين لإسرائيل في المجال الأكاديمي. وكان قد سبقها إلى ذلك عالم الكونيات البريطاني، ستيفن هوكينغ، في يونيو/ حزيران 2013، بانسحابه من مؤتمر إسرائيلي، يرعاه الرئيس السابق، شيمون بيريس، وكذا النرويجية، لويز فيرغلاند، التي تعتبر أيقونة المقاطعة الأكاديمية لإسرائيل، حيث تدعو، مراراً وتكراراً، إلى رفض التعاون الثقافي والأكاديمي مع إسرائيل حتى إنهاء الاحتلال، وتطالب بأن تتحوّل المقاطعة بأشكالها كافة، الاقتصادية والثقافية والأكاديمية، إلى قضية رأي عام في كل أوروبا.

نمت حركة الهيئات والجماعات العاملة في مجالات مواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع، ومساندة المقاومة الفلسطينية، في الفترة التي أعقبت تفجر الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 سبتمبر/ أيلول 2000، وتطورت آليات عملها ونشاطها مع تصاعد العدوان الصهيوني على أبناء الشعب الفلسطيني، أمام تراجع السياسات العربية الرسمية الداعمة للمقاطعة، وتحولها إلى جزء من تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، بل ذهبت دول عربية إلى أبعد من ذلك، مع إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل. وأصبح مكتب المقاطعة العربية (مقره في دمشق) مجرد بناء يحوي أرشيف قرارات المقاطعة العربية الرسمية ومحاضر جلساتها.

وعلى ضوء هذا المشهد، دعت جمعيات ولجان متضامنة مع الشعب الفلسطيني إلى مناهضة التطبيع ودعم المقاطعة في مختلف المجالات (الاقتصادي، الثقافي، الأكاديمي، الرياضي..العسكري)، وأخذت طابعاً أكثر انتظاماً مع حملة مقاطعة إسرائيل وتطبيق العقوبات وسحب الاستثمارات منها (Boycott, Divestment and Sanction) في 9 يوليو/ تموز 2005، ملبية نداءً أطلقته معظم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، وقد وافق عليه أكثر من 170 من القوى والفعاليات والأحزاب والائتلافات والمؤسسات الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967 والأراضي المحتلة عام 1948، واللاجئون في الشتات، الأمر الذي يعني شمولها على كل مكونات المجتمع المدني الفلسطيني في كل أماكن وجوده، وطالبت الحملة بتطبيق إجراءات عقابية ضد الكيان الإسرائيلي، حتى ينصاع، بشكل كامل، للقانون الدولي والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وإنهاء احتلال الأراضي العربية، بما في ذلك تفكيك جدار الفصل العنصري والمستوطنات وإنهاء نظام الأبارتهايد والتمييز العرقي العنصري في أراضي 1948، وعودة اللاجئيين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجروا منها، تنفيذاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194. وتزامن هذا الحراك المدني مع إصدار أكاديميين ومثقفين فلسطينيين في الأراضي المحتلة والشتات، في أكتوبر/ تشرين الأول 2003، بياناً حثوا فيه على مقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية التي تصب بحوثها، بالمجمل، في خدمة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وتكرس الاحتلال. وقد استجابت، فيما بعد، مؤسسات وجمعيات وشخصيات أكاديمية للدعوة، فقاطعت جمعية الدراسات الأميركية وجمعية علماء الأنثروبولوجيا المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، احتجاجاً على ممارساتها ضد الفلسطينيين، ووقع أكثر من 168 أكاديمياً وباحثاً إيطالياً على عريضة لمقاطعة معهد العلوم التطبيقية (التخنيون) في حيفا، لنشاطه الداعم للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وصوت اتحاد طلاب الدراسات العليا في جامعة نيويورك بأغلبية ساحقة على قرار مقاطعة إسرائيل أكاديمياً، وعبروا عن رفضهم انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني والامتناع عن المشاركة في البرامج البحثية والأكاديمية، التي ترعاها المؤسسات الممولة من الحكومة الإسرائيلية، وإغلاق البرامج البحثية التابعة لجامعة نيويورك في جامعة تل أبيب في إسرائيل. كما وقع 343 أكاديمياً بريطانياً من جامعات مختلفة عريضة تطالب بمقاطعة أكاديمية لإسرائيل، بسبب خرقها القانون

الدولي. وفي خطوة موازية، طالب الاتحاد الوطني لطلبة بريطانيا، الذي يضم أكثر من سبعة ملايين طالب، بالانضمام إلى حملة المقاطعة، إضافةً إلى اتحادات طلابية في أيرلندا وبلجيكا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وأميركا اللاتينية.

لا شك في أن للمقاطعة الأكاديمية أثراً كبيراً على صورة إسرائيل، من خلال وسمها دولة فصل عنصري، وتصنيفها من بين الدول الأسوأ سمعة في العالم، وهو أمر يضر، بالعمق، الخطاب الإسرائيلي القائم على اعتبار إسرائيل واحة الديمقراطية الفريدة في الشرق الأوسط، والناطقة باسم ضحايا النازية اليهود، حيث تظهر حملات المقاطعة، بشكل عام، والأكاديمية خصوصاً، صورة إسرائيل الحقيقية دولة احتلال وفصل عنصري. وقد أصابت هذه الحملات صانع القرار الإسرائيلي بالذعر، ودفعته إلى أن يُنظّم حملةً مضادّةً للمقاطعة لمواجهة، والحيلولة دون اتساع رقعتها، لتشمل مناطق عديدة، ونعتت مناصريها بمعاداة السامية، مُلوحةً بالعنف والملاحقة، كجزء من سياستها القائمة على الترويع والإرهاب. وقد كثفت الحكومة الإسرائيلية وجمعيات أصدقاء إسرائيل في الدول الغربية، وغيرها من جماعات الضغط الصهيونية، جهودها لتجريم المقاطعة التي بدأت تنتقل إلى الوسط الدولي الجماهيري: الحزبي، والنقابي، والرسمي الحكومي.

وفي هذا السياق، قرّرت مجموعة من أساتذة الجامعات الإسرائيلية، ومعها ناشطون مناصرون لإسرائيل، تشكيل لجنة لمناهضة المقاطعة، وإنتاج أشرطة فيديو، تهدف إلى تحسين صورة إسرائيل. وقدم رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، أفيغدور ليبرمان (وزير الحرب المعين) مشروع اقتراح قانون للكنيست يدعو إلى حرمان الأحزاب السياسية الإسرائيلية المناصرة لحركة المقاطعة من التمويل الحكومي. وعُقد مؤتمر سري في القدس المحتلة في فبراير/ شباط 2016، بعنوان "التحالف الدولي من أجل إسرائيل GC4"؛ لبحث مواجهة اتساع رقعة نشاطات حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل التي بدأت تُظهر الصورة الحقيقية لنظام الفصل العنصري "الأبارتهايد" في فلسطين. وقد دعا سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، داني دانون، إلى عقد مؤتمر الثلاثاء المقبل (2016/05/31) في الجمعية العامة لمواجهة الحملة العالمية للمقاطعة بعنوان "بناء جسور، لا للمقاطعة"، سيحضره أكثر من 1500 (طالب وناشط وأكاديمي ورجل قانون دولي..)، ووصف داني دانون حملة المقاطعة بأنها التجسيد الحديث لمعاداة السامية، مما يعكس حجم تأثير حملة المقاطعة على إسرائيل التي تركز جهودها لمواجهة، والحد من تأثيرها.

بي دي أس تهديد جدي لإسرائيل!

2016\5\29

الدستور

حلي الأسمر

عشت 35 سنة من العصر الذهبي في أمريكا، ولأن أنتهى هذا العصر، إنهم يحفرون الأنفاق تحتنا، كما يفعلون في غزة. هكذا تحدث بروفيسور صهيوني في أمريكا، هذا ما فعلته «حركة مقاطعة إسرائيل» البي دي أس (BDS) إنها ثورة من نوع آخر، لا يكاد يتحدث عنها أحد في الوطن العربي، حيث الهرولة الرسمية باتجاه تقبيل أعتاب المحتل، ونيل رضاه، ومغازلته، بل عقد التحالفات السرية والعلنية معه!

الغرب يخلع «إسرائيل» ويتبرأ منها، شعبياً على الأقل الآن، في الجامعات والشركات الكبرى..

شاهدت أخيراً، سلسلة حلقات من برنامج «جولة في الصحافة العبرية» للصحفي والكاتب الفلسطيني الدكتور ناصر اللحام، وأصبت بما يشبه الدوار، اللحام يترجم حرفياً سلسلة حلقات بثتها القناة العاشرة في التلفزيون العبري، وكلها تتحدث عن مدى العداء الذي يجده اليهودي، وخاصة الإسرائيلي، في الولايات المتحدة، في الماضي كان اليهودي يتباهى بارتداء قبعة المتدينين، اليوم يخفيها، ويشطب من سيرته الذاتية كل ما يشي بأنه يهودي، هذا انقلاب ليس له مثيل، دكتورة في الخلايا الجذعية تحمل جنسية دولة الكيان، أخفت اسم كوهين من اسمها، لأنهم -كما تقول- حين يعلمون أنها يهودية يبتعدون عنها كأنها مصابة بالجرب، ولا يعينها أحد في أي جامعة، «إسرائيل» في هذه الجامعات دولة فصل عنصري، خطأ تاريخي يجب

إصلاحه، بلد نازي، عصابة من القتلة، كل هذا يرد على ألسنة يهود، وإسرائيليين، حركة البي دي أس، تقلب كل شيء في أمريكا.

من يشاهد تلك الحلقات يدرك ببساطة أننا أمام عصر جديد، قد يستغرق عددا قليلا من السنوات، كي يطرد الغرب الرسمي «إسرائيل» من «جنته»، لا تكاد اليوم تجد طالبا في جامعة أمريكية أو غربية، لا يحمل مشاعر عداً عميقة تجاه اليهود وإسرائيل، وفي غضون سنوات قليلة، سيكون هؤلاء الطلبة قادة في بلادهم، وعندها، سيتغير ميزان القوى في المحافل الدولية ضد الكيان، هذا ليس كلامي، ولا رؤيتي، ولا آمياتي، بل هي رؤية إستشرافية لقادة يهود في جامعات أمريكا، يفخرون بأنهم يضعون الكوفية الفلسطينية بدلا من القبة اليهودية!

الكلام كثير ومؤثر، وكلما شاهدت حلقة جديدة من تلك الحلقات، أدركت أكثر مدى الأثر الذي فعلته حركة مقاطعة الكيان في العالم، شركات كبرى من الصين إلى الولايات المتحدة، مرورا بأوروبا، بدأت تفك عراها مع الشركات الصهيونية، ووفق تحقيقات القناة العاشرة العبرية، فإن كبريات الشركات الإسرائيلية تصمت ولا تتحدث عن هذا الأمر، شأنها شأن البنت التي تعرضت للاغتصاب، وتخجل من أن تبوح أو تشكو مما حصل معها، على حد تعبير القناة!

العالم يتغير من حولنا، واليوم الذي ستعلن فيها دولة القتل والمجرمين، دولة مارقة خارجة عن قوانين الإنسانية، بات أقرب كثيرا مما توقعنا، شاهدوا تلك الحلقات المذهلة، وستصدقون ما أقول لكم!

حركة بي دي إس (بالإنجليزية: BDS) هي اختصار لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بالإنجليزية: Boycott, Divestment and Sanctions Movement) (المعروفة بالاختصار BDS) تشير إلى الحملة الدولية الاقتصادية والتي بدأت في 9 يوليو 2005 بنداء من 171 منظمة فلسطينية غير حكومية، «... للمقاطعة، وسحب الاستثمارات وتطبيق العقوبات ضد إسرائيل حتى تنصاع للقانون الدولي والمبادئ العربية لحقوق الإنسان» الأهداف الثلاثة المعلنة للحملة هي :

انهاء «الاحتلال الإسرائيلي واستعمار له للأراضي العربية»، فضلا عن «تفكيك الجدار العازل، الاعتراف الإسرائيلي بالحقوق الأساسية للفلسطينيين المواطنين العرب في إسرائيل بالمساواة الكاملة»، وقيام إسرائيل باحترام وحماية وتعزيز «حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194».

إسرائيل وجذور إستراتيجية "بوتقة الانصهار"

2016\5\29

النعامي نت

صالح النعامي

عندما خططت قيادة الحركة الصهيونية لإقامة كيان سياسي لليهود على أرض فلسطين كانت تضع في حسابها الاعتماد في ذلك فقط على اليهود المهاجرين من الغرب، حيث رغبت هذه القيادة التي ولدت وترعرعت في الغرب، في إقامة كيان على النسق الأوروبي؛ لذا فإنه حتى نشوب الحرب العالمية الثانية لم تقم الحركة الصهيونية بأي جهد لتهجير اليهود الذين كانوا يقطنون البلدان العربية والإسلامية إلى أرض فلسطين. ولكن نشوب الحرب أدى إلى تشويش المخططات الصهيونية، حيث سرعان ما تبين لهذه الحركة أنه في ظل مقتل عدد كبير من اليهود خلال الحرب، لم يعد من الممكن النهوض بالمشروع الصهيوني دون الاستعانة باليهود الذين يقطنون البلدان العربية والإسلامية، وهذا ما دفع الحركة الصهيونية إلى أن تضع خطة شاملة لتهجير هؤلاء اليهود في البلدان العربية عام 1942، وقد أطلق عليها "خطة المليون"، وكانت تهدف إلى تهجير مليون يهودي من البلدان العربية والإسلامية. ولم يتسن تنفيذ هذه الخطة إلا في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث تطلب الأمر من الحركة الصهيونية إعداد خلايا من اليهود الغربيين المستشرقين الذين تسللوا للبلدان العربية وأخذوا يعدون اليهود للهجرة، في الوقت الذي قامت فيه الحركة الصهيونية بجهود استخبارية ودبلوماسية وسياسية سرية، وتواصلت مع

عدد من الحكومات العربية التي تواطأت معها في تهجير اليهود العرب إلى أرض فلسطين . أدرك بن غوريون في وقت مبكر أن جلب مئات الآلاف من اليهود المهاجرين من الدول العربية والإسلامية يعني نقل أنماط حياة ثقافية واجتماعية مختلفة تماماً عن الأنماط الغربية التي خطت الحركة الصهيونية لصبغ حياة الدولة الوليدة بها؛ ونقل عن بن غوريون قوله في اجتماع خاص في أعقاب وصول اليهود المهاجرين من الدول العربية "نحن لا نريد أن يتحول الإسرائيلي إلى عربي" . وخشى بن غوريون أن تؤدي التباينات الثقافية والاجتماعية إلى حالة من الاستقطاب والصراع الإثني بين الشرقيين والغربيين، فبلور ما عرف باستراتيجية "بوتقة الانصهار"، التي هدفت إلى صهر جميع الثقافات التي جلبها اليهود معهم في بوتقة واحدة، بحيث تنشأ ثقافة إسرائيلية واحدة. ولكن بن غوريون ورفاقه في النخبة العلمانية الغربية التي حكمت إسرائيل كانوا يريدون في الواقع أن يتخلى اليهود الشرقيون عن الثقافات التي جلبوها معهم ويتقبلوا الثقافة الغربية. وقد احتلت استراتيجية "بوتقة الانصهار" مكاناً مرموقاً في العقود الثلاثة الأولى من عمر "الدولة"، حيث افترضت هذه الاستراتيجية أن النزعة الإثنية والتمسك بالتقاليد الدينية سوف يختفيان مع تقدم عملية التحديث والانصهار في بوتقة الثقافة الإسرائيلية الجديدة . ومن معالم استراتيجية "بوتقة الانصهار" اعتماد النخبة الحاكمة "سياسة توافقية" تتميز بعدم الفصل بشكل قاطع في مسائل مبدئية متنازع عليها وحلها، ومن جانب آخر حث مكونات المجتمع الإسرائيلي على التأقلم المتبادل والتوصل لحلول وسط من خلال إبرام اتفاقات بين الأطراف المتنازعة؛ وذلك لأن هذه السياسة تقوم على الأسس المشتركة بين غالبية المستوطنين وشرائعهم الإثنية والمجتمعية والثقافية، وتتعمد عدم البت في حل المسائل الجوهرية والمبدئية وتأجيلها إلى أمد بعيد . ومن مظاهر السياسة التوافقية اتفاقية "الوضع الراهن" التي نظمت العلاقة بين الانجهاات الدينية والدولة.

وعلى الرغم من أن الشرقيين كانوا يشكلون أكثر من نصف المستوطنين إلا إنهم كانوا أكثر تقبلاً لأنماط الثقافة الغربية، حيث كانت الأغلبية الساحقة تريد التماثل مع المجتمع الجديد الذي أصبحوا جزءاً منه ومع القيم السائدة فيه، وحتى الذين لم يقبلوا ما قامت به الحركة الصهيونية لم يتحركوا لمواجهة مخططات النخبة العلمانية الغربية، حيث كان هؤلاء يشعرون بالدونية بسبب إدراكهم حجم الدور الذي قام به العلمانيون الغربيون في إقامة الدولة والنهوض بالمشروع الصهيوني، علاوة على دورهم في جلب اليهود الشرقيين أنفسهم. ويتضح من تتبع مظاهر تطبيق استراتيجية "بوتقة الانصهار" أنها كرست الحدود الإثنية بين مركبات المجتمع الإسرائيلي؛ فعلى سبيل المثال كان دمج الشرقيين في الأحزاب الصهيونية القائمة رمزياً، حيث شارك ممثلون عن الشرقيين في مؤسسات هذه الأحزاب. وعلى الرغم من أن اليهود الشرقيين شكلوا أكثر من نصف عدد السكان حتى أواسط الثمانينيات من القرن الماضي إلا إنهم حظوا بأقل من ربع عدد المقاعد في البرلمان، كما إن مشاركتهم في الحكومات كانت محدودة جداً.

اليونان تستعين بإسرائيل في بناء استخباراتها

2016\5\29

العربي الجديد

صالح النعامي

في خطوة تعكس عمق التحولات التي تشهدها العلاقات بين إسرائيل واليونان، طلبت حكومة اليسار المتطرف في اليونان من إسرائيل مساعدتها في بناء جهاز استخبارات عسكري لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها. ونقل موقع صحيفة "هارتس"، أمس السبت، عن مسؤولين في وزارة الدفاع اليونانية قولهم إن أثينا طلبت بالفعل من تل أبيب مساعدتها في تدشين منظمة استخبارات عسكرية "فعّالة". أما التبرير، فربط بـ"التجربة الإسرائيلية الغنية في هذا المجال".

وأكد مسؤولون يونانيون أن وزارة الدفاع طلبت من إسرائيل تدريب كوادرات لإعدادهم للعمل في الجهاز الجديد، موضحين أن الحاجة إلى بناء جهاز استخبارات قوي ترجع بشكل أساسي إلى "تعاظم المخاطر الأمنية"، ولا سيما في أعقاب تعرض العديد من الدول الأوروبية لهجمات نفذتها "جماعات إسلامية متطرفة". وأضاف المسؤولون اليونانيون أن

"ضعف اليونان في مجال الاستخبارات يعود إلى بقائها مدة طويلة تحت حكم الاحتلال"، على حد وصفهم، وهو الأمر الذي قلص قدرتها على الاهتمام بمواجهة مثل هذه التحديات.

واعتبر معلق الشؤون العسكرية في "هارتس"، عاموس هارثيل، الذي زار اليونان الأسبوع الماضي، وأعدّ تحقيقاً حول تطور العلاقات بين أثينا وتل أبيب، أن عدم تردد الحكومة اليونانية في الطلب من إسرائيل مساعدتها في بناء استخباراتها يأتي في إطار "العلاقة الوطيدة" التي باتت تربط قادة الجيش والمؤسسة الأمنية اليونانية بنظرائهم في إسرائيل.

ولفت هارثيل الأنظار إلى أنه فوجئ عندما وجد أن قائد سلاح الجو اليوناني يضع في مكتبه لوحة زيتية تظهر فيها صورة وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، موشيه ديان، مشيراً إلى أنه "لاحظ أن الجنرال اليوناني يشعر بالفخر لمجرد أن رجل أعمال إسرائيلي قد أهداه هذه الصورة". وأشار هارثيل إلى أن مسؤولاً كبيراً في وزارة الدفاع الإيطالية يحتفظ في مكتبه بمجموعة من الصور الجوية لإسرائيل أهداها إياه قائد شعبة التخطيط في هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال عميكام نوركين.

وأعاد هارثيل للأذهان حقيقة أن التحول في العلاقات اليونانية الإسرائيلية يعود بشكل أساسي إلى إدراك الحكومة الإسرائيلية أن التحالف الاستراتيجي مع تركيا أصبح من التاريخ، في أعقاب أحداث أسطول الحرية لفك حصار قطاع غزة في مطلع يونيو/حزيران 2010. ووفقاً لهارثيل، فإن كلاً من إسرائيل واليونان وجدتا في الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عدواً مشتركاً. ورأى الصحافي الإسرائيلي أن لعبة المصالح هي التي جعلت اليونان تتخلى عن ربط علاقاتها مع إسرائيل بسلوك الأخيرة إزاء الفلسطينيين، وذلك بعدما كانت اليونان من أكثر الدول تأييداً للفلسطينيين.

في هذا السياق، نقل هارثيل عن نائب وزير الخارجية اليوناني، يستين كسيديس، قوله إن التوجه لتعزيز العلاقة مع إسرائيل يأتي لمواجهة تبعات "ثقب أسود ثلاثي الأبعاد، يتمثل في سورية، وليبيا والعراق"، مشيراً إلى أن تطوير العلاقة مع إسرائيل مهم لمواجهة تبعات تدفق اللاجئين من سورية "الذين يجلبون الفوضى وبدرجة ما العمليات الإرهابية"، على حد وصفه. وأشار الصحافي نفسه إلى أن دول البلقان والكثير من دول آسيا ودول عربية، منحت رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، القدرة على إبراز "إنجازات" على صعيد السياسة الخارجية، لأن هذه الدول، وبخلاف دول أوروبا الغربية، لا تربط علاقاتها بإسرائيل بمواقف حكومة نتنياهو إزاء الشأن الفلسطيني.

تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد أعلن خلال اجتماع في العاصمة القبرصية نيقوسيا قبل ثلاثة أشهر، ضم أيضاً الرئيس القبرصي نيكوس أناساتياديس، ورئيس الوزراء اليوناني ألكسيس تسبيراس، أن تحالفاً بات يربط الدول الثلاث. وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على التعاون في مجال استخراج الغاز من البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب الاتفاق على أن يتم تصدير الغاز "الإسرائيلي" عبر اليونان ومنها لأوروبا، إلى جانب الاتفاق على دراسة تدشين شبكة كهرباء موحدة للدول الثلاث.

ويذكر أن سلاحي الجو اليوناني والإسرائيلي شاركا في أربع مناورات مشتركة نظمت في كل من إسرائيل واليونان. وقد كشفت مجلة "Israel Defense"، أخيراً، أن اليونان سمحت لسلاح الجو الإسرائيلي بالتدرب على استهداف منظومة الدفاع الجوي الروسية "أس 300" في أراضيها، تحسباً لاضطرارها لضرب هذه المنظومة التي وافقت روسيا على بيعها لإيران في حال قررت إسرائيل مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية.

تشن حكومة إسرائيل وأنصارها حملة على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ما زالت في تصاعد. فعشية انفضاض أعمال الدورة 199 للمجلس التنفيذي للمنظمة، في منتصف إبريل/ نيسان الماضي، جاءت تصريحات رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، عن "قرار سخيف آخر اعتمدته الأمم المتحدة"، وعن أن "منظمة اليونسكو تتجاهل العلاقة التاريخية الفريدة من نوعها القائمة بين الديانة اليهودية وجبل الهيكل"، "مقر هيكل اليهود الإثنيين، ومحط تطلّعهم عبر آلاف السنين". وبحسب نتنياهو، تعيد الأمم المتحدة كتابة جزء أساسي من تاريخ البشرية (أي تشوّهه)، وهي بذلك تؤكد أن انحطاطها، كما يقول، لا قعر له.

ولكن، ما هي قصة قرار اليونسكو الذي أثار كل هذا اللغط، وما هي الدوافع الفعلية، أي غير المعلنة (وهي ليست خفية على كل حال) التي حثت نتنياهو، وكل الجوقة التي تعزف لحنه، على التهجّم على "اليونسكو"، بلغةٍ تخلو حتى من أبسط قواعد الدبلوماسية، كيلا أقول بإسفاف و/أو بسوقية؟ ثم ولماذا الآن؟

لنبدأ من حيث يجب أن نبدأ. التهمة الرئيسية التي تركّزت عليها حملة إسرائيل وأنصارها، وخصوصاً في فرنسا، هي أن اعتداءً وقع بحق إسرائيل في رحاب "اليونسكو"، وأن هذا الاعتداء دُبر، أخيراً، أي هو جديد، وفحواه أن لغةً استجدت تُنكر على اليهود روابطهم بالأماكن اليهودية المقدسة، أي بالقدس العتيقة. في 24 إبريل/ نيسان الماضي، سيختار موقعٌ إلكتروني لأنصار إسرائيل (وهو بالمناسبة مختص بترويج الإسلاموفوبيا) إسمه (مقاومة جمهورية Résistance Républicaine = مقاومة ضد الغزو الإسلامي) العنوان التالي لافتتاحيته: "بالتواطؤ مع فرنسا، اليونسكو تنتزع من اليهود مواقعهم المقدسة". بعد ذلك بأيام، سيوجه عضو البرلمان الفرنسي والمقرّب من حكومة تل أبيب، مائير حبيب، في 28 إبريل/ نيسان، رسالة إلى الرئيس الفرنسي، فرنسوا هولاند (مفتوحة طبعاً ومنشورة على أوسع نطاق) يؤكد له فيها أن فرنسا تلبّسها العار، حين صوّت لصالح قرارٍ غايته أسلمة القدس و"تصفية اليهود" (judenrein) منها (لاحظوا المصطلح النازي). أما (الفيلسوف) ألان فينكلركوت فسيقول، في برنامجه الإذاعي في 13 مايو/ أيار الجاري، إن اليونسكو تُغيّر ماضي القدس، وتعيد كتابته (أي تُحرّفه) من منظور الأيدولوجيا السائدة اليوم، وهي الأيدولوجيا الإسلامية.

وفي القضية، كما هو بيّن، شقان أو جانبان مترابطان: الاعتداء على اليهود، وجدة هذا الاعتداء، من ناحية، واتهام فرنسا بخيانة مبادئها، والقول بعارٍ تلبّسها، إذ رضخت لضغوط العرب والمسلمين، من ناحية ثانية.

لم تُغيّر "اليونسكو" مصطلحاتها

نبدأ بجدة "الإعتداء". بخلاف كل هذا اللغط، ويعطي الانطباع بأن أمراً جلاً وقع بخصوص القدس، أفتتحّ بالقول إنه لا جديد بلغة قرار منظمة اليونسكو، لا جديد على الإطلاق. ذلك أن لغة قراراتها بخصوص القدس لم تتغيّر منذ عشرات السنين. والمصطلحات التي "تُستنكر" هنا هي نفسها المعتمدة لدى "اليونسكو"، وفي الحقيقة، لدى منظومة الأمم المتحدة، منذ نشأت قضية القدس غداة الاحتلال الإسرائيلي في 1967.

وإذ لا يتسع المقام لاستعراض تاريخي لعلاقة اليونسكو بالقدس وفلسطين، أكتفي بإشاراتٍ قد تكون كافيةً لمقالٍ في صحيفة. ثم إن القصة تنفتح، كما نعلم جميعاً، على تفصيلات الاحتلال الإسرائيلي للقدس، وعلى خطته وإجراءاته التي تستهدف السيطرة على المدينة، وتحويل ضمّها "القانوني" (أعلنته السلطات الإسرائيلية من طرف واحد في 30 يوليو/ تموز 1980، وأكدته في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2000 بتصويت الكنيست على قانونٍ يحظر فيه التعرّض للسيادة الإسرائيلية على القدس، بصفتها العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل)، إلى ضمٍ فعلي معترفٍ به دولياً.

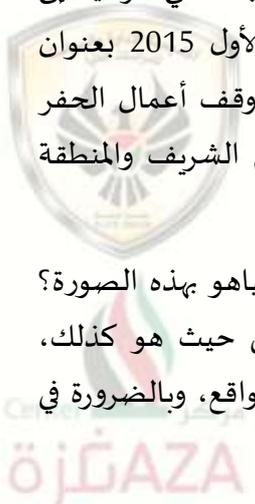
ولأن "اليونسكو" جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، فإن قراراتها جميعها (قرارات المجلس التنفيذي والمؤتمر العام) تعكس قرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن والجمعية العامة) والمواثيق والاتفاقات الدولية التي تنظم عملها. ويتعدّر عليها، بالتعريف الضروري، أن تتبنى لغةً تغايّر لغةً منظومة الأمم المتحدة و/أو تجافها و/أو تخرج عن مضمونها. وهكذا ظلت قرارات "اليونسكو" تنظر إلى كل الأراضي الفلسطينية التي احتلت في 1967، بما فيها القدس الشرقية، على أنها أراضي محتلة، وأنه تترتب على دولة الاحتلال مجموعة من الالتزامات، تتقدمها، فيما يخص موضوعنا، الامتناع عن إحداث أي تغيير في الوضع السابق على الاحتلال. وفي 1969، دانت "اليونسكو" إسرائيل على تهديمها حي المغاربة، وطلب منها المؤتمر العام في 1972 عدم المسّ بالمواقع الأثرية والمباني والممتلكات، وبالامتناع عن أي تعديل في الطابع الفريد للمدينة القديمة، وبالكف عن أي تنقيبٍ أركيولوجيٍّ باعتباره يهدّد معالم المدينة وخصوصيتها.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الاستخدام الدائم لمصطلح القوة المحتلة في قرارات منظمة اليونسكو ليس سلبياً بحد ذاته؛ ذلك أنه يحيل إلى التزامات الدولة المحتلة، بحسب اتفاقيات جنيف الأربعة وبروتوكولاتها، وغيرها من المواثيق الدولية، بخصوص المناطق الخاضعة للاحتلال وبخصوص سكانها. والدليل أن الولايات المتحدة الأميركية طالبت، بعد العام 2003، بالاعتراف بها قوة محتلة في العراق، لكي يتسنى لها التدخل بالشؤون التي تخصّ آثار العراق وتراثه. هكذا سُجلت القدس العتيقة على قائمة التراث العالمي (1981) والتراث العالمي المهدّد بالخطر (1982). بالضبط لأن إسرائيل لا تحترم المواثيق الدولية التي تقول إنها تراعيها، وتلتزم بها، وبغية حماية المدينة من الحفريات والتغييرات التي تجرّها، وتمس المدينة، وتهدّد طابعها الفريد.

ثمّة في اليونسكو قراران دائمان يخصّان فلسطين، يتعلق أحدهما بـ"المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة"، ويتعلق ثانيهما بالقدس. تتم صياغتهما بالتعاون مع مندوب فلسطين الدائم، وبمعرفته وبموافقته، وبالتنسيق مع الأردن فيما يخص قرار القدس (أو بفقرةٍ عنونها القدس من قرار واسع استُحدث قبل سنتين عنوانه "فلسطين المحتلة"). يُصار إلى تقديم مشروع القرارين باسم الدول العربية الأعضاء في المجلس التنفيذي لليونسكو (وتنضم إليها أحياناً دول إسلامية وأفريقية)، ويجري التفاوض حولهما، ويتبناها المجلس التنفيذي، بالإجماع أو بالتصويت، كما هو متبع منذ قليل من السنوات.

وأدلةً على أن لغةً مصطلحات اليونسكو بخصوص القدس لم تتغير منذ سنوات: في 15 مارس/ آذار 2007، استخدم المدير العام، كوشيرو ماتسورا، في مؤتمر صحافي عقده بمناسبة تقرير بعثة خبراء اليونسكو التقنية إلى القدس مصطلح "مدخل الحرم الشريف". ويستخدم قرار (القدس) الذي اعتمده المؤتمر العام 38 في 17/10/2015 مصطلح الحرم الشريف، بالإضافة إلى أنه يُعرب عن قلقه "من العوائق والممارسات، أحادية الجانب كانت أم غير ذلك، التي تضر بالمساعي الرامية إلى المحافظة على الطابع المميز لمدينة القدس القديمة". وفي قراره الذي اعتمده في 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2015 بعنوان فلسطين المحتلة، يقول المجلس التنفيذي 197 إنه يستنكر بشدة "امتناع إسرائيل، القوة المحتلة، عن وقف أعمال الحفر والأشغال المتواصلة في القدس الشرقية وحولها...". ويُفرد فقرةً خاصةً بعنوان المسجد الأقصى/ الحرم الشريف والمنطقة المحيطة به". ويتكرّر الأمر، في قرار المجلس التنفيذي الأخير (199)، مثار اللغظ.

لا جديد إذن لا في المصطلحات، ولا في المدلولات. فما القصة إذن؟ ما الذي تغير حتى استثير تنديها هو بهذه الصورة؟ والقضية، كما نعرف، ليست قضية مصطلحات، وهي بالتأكيد ليست مجرد رغبةٍ في تغيير لغوي، من حيث هو كذلك، فالمطلوب، في حقيقته شبه المعلنة، اعتماد لغةٍ تُحيل إلى استراتيجيةٍ تُنقذ، بالتدرّج، بخصوص ملكية المواقع، وبالضرورة في السرد الذي يعكس هذه الإستراتيجية.



لليونسكو رمزية تُعري بالمش، وفي الحقيقة بالنزاع حول هذه الرمزية وتوظيفها، إن أمكن، في المعارك التي تتجاوز اليونسكو نفسها، أي التي تلبى مصالح مادية و/ أو سياسية واقتصادية وتجارية وغيرها. فتسجيل موقع ما على قائمة التراث الثقافي العالمي يوفر، على سبيل المثال، جملةً من المنافع، ليست ثقافية بالضرورة: سياحية، صناعية وسياسية إلخ. وهو يوفر في حالة المواقع الفلسطينية، وفي مقدمها القدس، منافع سياسية مؤكدة.

هكذا، يمكن القول إن رمزية اليونسكو، ومكانتها المعنوية في قلب منظومة الأمم المتحدة، وقواعد اللعبة فيها يجعل منها هدفاً شبه دائم لتلاعبات الدول الكبرى، ولضغوطها التي لا تتوقف، ومن ذلك قضية القدس. واللغط حول التسمية في قرارات اليونسكو أنها تُحيل، بالضبط، إلى معركة تملك أرض فلسطين، وإعادة كتابة سرديتها. وهي عقدة القصة التي نحن بصددتها؛ ويتعدّر تفهمها من خارج سياقها التاريخي، أو الإستراتيجي اليوم.

ونحن نعلم أن إسرائيل، إذ تُمعن في استيطانها في الأراضي المحتلة من فلسطين في العام 1967، تطالب الفلسطينيين، خصوصاً بالإعتراف بيهودية دولة إسرائيل، أي بتبني سرديّة تُلغي سرديتهم، وتُعترف بأسبعية وطنٍ أركيولوجي، افتراضي، لم ولن يبرز من بين الأنقاض، وأوليته على الوطن التاريخي، أي على روابط الفلسطينيين الحيّة بهذا الوطن.

لا شيء يعوّض قدرة نتيهاهو وأنصاره على الاستفزاز. كل الأسلحة الي يمكن استخدامها مشروعة: من المبالغة والتلفيق والكذب إلى الابتزاز الشخصي، وغير ذلك. والتهمة جاهزة: تُخرج من صندوق التهم، حين يقتضي الأمر، حتى لو كانت لا تصدّق. من لا يتدكّر اتهام نتيهاهو الحاج أمين الحسيني أنه الذي أوحى للنازيين بتبني خطة تصفية اليهود؟ كلتا التهمتين تنتميان، كما نعرف جميعنا، إلى السياق نفسه، والسبب نفسه، والتوقيت نفسه: تحويل القضية الفلسطينية والكفاح الفلسطيني، في زمن الإسلاموفوبيا، إلى قضية دينية، والفلسطينيين إلى إرهابيين متشددين دينياً. والتهمة، هذه المرة، كذلك، غير مثبتة إطلاقاً، وغير صحيحة من غير لبس، لكنها جاهزة قيد الطلب: فقدت اليونسكو شرفها، خانت رسالتها، وأصابتها مس من العار، فقد اعتمدت هذه المنظمة الدولية قراراً "يكتب تاريخ القدس مُشوهاً" أو، بحسب (المؤرخ والسوسيولوجي) شموييل تريغانو، يخطه "من وجهة نظر إسلامية فقط". إنه يُنكر العلاقة التاريخية الألفية لليهود بالقدس، كما يقول. ويتذاكي شموييل تريغانو، الغارق حتى أذنيه في الدعاوى ضد الفلسطينيين وأنصارهم منذ سنوات عديدة، و"يُشرح" تصويت أعضاء المجلس التنفيذي لليونسكو على القرار. لا غرابة في أن النص اعتمده الدول العربية، لأنها دول إسلامية الثقافة، بما في ذلك تونس التي تترنّن زوراً، كما يقول، بالديمقراطية، باعتبار أنه نص "يعيد كتابة التاريخ من منظور الإسلام" (الفيغارو 2/ 5/ 2016)؛ لكن الغرابة تكمن في نوعية المُصوتين الآخرين. ولن يجد تريغانو غير مخزونه الثقافي عوناً لمسعاها الهادف إلى فك "الطلاسم". لا سياسة في تصويت الدول في اليونسكو، بل جذور مغرورة "تُعقلن" لقراء "الفيغارو" أصولية تفكير تريغانو، وهي، هنا، الجذور الدينية أو الثقافية/ الدينية للدول. تقليداً لماكس فيبر. ولكن، من غير ذكاء الأخير، يرُد تريغانو الأمر إلى العلاقة بالعهد القديم. الدول ذات الثقافة "البروتستانتية" صوتت ضد القرار، وهي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وهولندا وإستونيا وليتوانيا وألمانيا، أما الدول التي صوتت مع القرار، فهي كاثوليكية غربية (رومانية)، مثل إسبانيا وفرنسا وسلوفينيا. "البروتستانت يعترفون بالعهد القديم"، يقول تريغانو؛ في حين أن اعتراف الكاثوليك به مواردٌ أو ضعيفٌ وغير مباشر.

لماذا الحملة الآن؟ لأن إسرائيل التي تزداد تطرفاً وعدوانية، تظن، أولاً، أن اللحظة الحالية مناسبة تماماً للاستفزاز بالفلسطينيين، وفرض الحل الذي تريده عليهم، من ناحية، والتدرّع بلغة القرار من أجل الضغط على فرنسا وابتزاز ساستها وعرقلة مبادراتها التي تعني، بالنسبة لنتيهاهو، إحباط مسعى الإسرائيليين للاستفزاز بالفلسطينيين، من ناحية ثانية. ولأن القصة تدرج، ثانياً، بـ "الوطن الأركيولوجي"، أي الوطن الذي يُراد له أن يخرج من بين الأنقاض، ومن أعماق الأرض، كي يُلغى

شرعية الوطن العي، أو الوطن التاريخي، وهو وطن الفلسطينيين، و/ أو يسوّغ ما يفعلونه بهذا الأخير في التاريخ: التهديم، وفي ناسه الفلسطينيين: القتل والتهجير.

نعرف أن الغرض الأساس من بحث الإسرائيليين الأركيولوجي المحموم الذي لم يتوقف تحت الأرض الفلسطينية هو إثبات الوجود العبري، أو اليهودي، تحت الأرض، بما هو طريقة مواربة لإثبات شرعية "العودة" إلى فلسطين، وشرعية تبديل اسمها إلى أرض إسرائيل، وشرعية القول إن الله هو الذي منحها لشعبه بشكل خاص. وهنا، بيت القصيد.

الآلاف يتظاهرون في تل أبيب ضد الفاشية والاحتلال

أمد/ تل أبيب: 28\5\2016

انطلقت، مساء اليوم السبت، مظاهرة الآلاف اليهودية- العربية ضدّ الاحتلال والفاشية بمشاركة نواب الكنيست الإسرائيلي أيمن عودة، دوف حنين، يوسف جبارين، عبد الله ابو معروف الى جانب أمين عام الحزب الشيوعي عادل عامر وسكرتير عام الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة منصور دهامشة.

وقال رئيس القائمة المشتركة النائب أيمن عودة: إن هناك معارضة تتزايد ضد نتنياهو، وواجبنا الوطني هو تعزيز النضال العربي اليهودي المشترك في الشارع لنشكل النواة الصلبة حتى الإطاحة بحكومة نتنياهو.

وتابع عودة أن الكل يجب أن يفهم أن الفاشية تصيب الأقلية أولاً وأساساً ولكنها تبطش بشرائح من مجتمع الأكثرية، ومع تعيين الفاشي ليبرمان وزيراً للـ "أمن" يجب تعزيز النضال المشتركة حتى اسقاط هذه الحكومة في الطريق الطويل لإسقاط هذه الايدولوجية.

وأفاد النائب د. دوف حنين: "المجتمع في اسرائيل يستمر في التدهور لأماكن خطيرة، بعدم تحركّ الجيدين سينتصر السيئين. هذه المقولة تلائم اسرائيل 2016 أكثر من أي وقت مضى".

وأضاف دوف أنه يوجد في البلاد معسكر كبير من الناس الذين يعارضون العنصرية ويدعمون المساواة التامة في المواطنة والحياة المشتركة، يقاومون الاحتلال ويدعمون السلام العادل واستقلال كلا الشعبين، ويؤمنون في العدالة الاجتماعية، لكن صوت هذا المعسكر غير مسموع. ويسيطر على الساحة السياسية بلطجية، محرضين وعنصريين، ونحن نتظاهر اليوم لاسماع هذه الاصوات.

وقال النائب د. يوسف جبارين: "انضمام ليبرمان الى الائتلاف الحكومي كوزير للحرب يشكّل ذروة أخرى في تدهور النظام في اسرائيل الى الفاشية، بقيادة اليمين المتطرف في اسرائيل وحكومة نتنياهو-ليبرمان-بينيت".

وأوضح جبارين أن انضمام ليبرمان وحزبه سيعمّق من مخاطر سياسات الحكومة الاحتلالية وتوسيع المستوطنات وقمع الشعب الفلسطيني، كما وسيعمّق من السياسات والتشريعات العنصرية ضد المواطنين العرب، بالإضافة الى سياسات قمع الحريات وملاحقة منظمات حقوق الانسان. تحريضات ليبرمان تبين العقلية الترانسفيرية لليبرمان تجاه اصحاب الأرض الأصليين.

وأكد جبارين ان "واجب الساعة هو تشكيل أوسع تحالف عربي- يهودي لحماية ما تبقى من هامش ديمقراطي في البلاد".

النائب د. عبد الله ابو معروف، حذر من تدهور الأوضاع السياسية في اسرائيل وانحدارها نحو نظام ابرتهايد عنصري بلامح فاشية، ستعكس حتما على الشارع الاسرائيلي بالمزيد من التطرف والأجواء والعنصرية.



وقال أبو معروف إن حالة التخبط التي تعيشها حكومة نتنياهو تكرر نفس المشهد الذي سبق صعود أنظمة دكتاتورية وفاشية إلى الحكم، فإن إعلان غباي عن الاستقالة من منصبه على خلفية تعيين رئيس حزب "يسرائيل بيتينو" المتطرف أفيغدور ليبرمان وزيراً للحرب في حكومة نتنياهو، وأن مناورات الحكومة السياسية الأخيرة التي تجلت بانضمام ليبرمان لحكومة نتنياهو ستعكس حتما على الشارع الاسرائيلي بالمزيد من التطرف والمواجهات العنصرية.

واشاد النائب ابو معروف بالدور الطليعي للحزب الشيوعي والجهة لتنظيم المظاهرة لصد الفاشية في عمر دارها في تل ابيب، ودعا المجتمع الاسرائيلي النزول إلى الشارع والاحتجاج على سياسة حكومة نتنياهو اليمينية غير الأخلاقية التي تهدد الاستقرار والسلام في المنطقة والمطالبة بإسقاطها.

وقال الأمين العام للحزب الشيوعي عادل عامر: "نتظاهر هنا اليوم لاننا نؤمن انه يوجد بديل لحكومة سفك الدم هذه، ويوجد بديل للحرب وهو السلام العادل بين الشعبين. وبالتأكيد يوجد بديل للفاشية وهو المساواة. نحن هنا لنناضل ضد الاحتلال والاحتلال ليس محصورًا في الضفة الغربية والقطاع بل موجود أيضًا في تل ابيب والناصرة ويحرق كل قطعة ارض خضراء ببلادنا".

وأشار سكرتير عام الجبهة منصور دهامشة: "إلى أن هذه مظاهرة عربية يهودية ضد استشراس الفاشية والعنصرية في حكومة إسرائيل وتدهورها الى اسفل الحضيض وذلك من خلال ضم الفاشي ليبرمان الى حكومة اليمين".

وتابع: نحن بدورنا نعمل على بناء تحالف يساري حقيقي ليقف بوجه هذا التطرف الفاشي ومن اجل انهاء الظواهر الفاشية لحكومة اليمين ووضع بديل حقيقي ديمقراطي في هذه البلاد يخدم مصلحة الشعبين.

تم بحمد الله

*

